

## خلال ندوة «المواطنة في الميثاق الوطني» بمنتدى أصيلة بالمملكة المغربية

# د. الشيخ عبدالله بن أحمد: إقرار الميثاق بإجماع شعبي غير مسبوق شكل حدثا فاصلا ومحوريا في تاريخ مملكة البحرين والمنطقة

## نبيل الحمر: المملكة استطاعت أن تحقق إنجازات رائدة في مجال حقوق الإنسان



○ سميرة رجب.



○ د. الشيخ عبدالله بن أحمد.



○ المستشار نبيل الحمر.

أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» أن ميثاق العمل الوطني يمثل فيقطة جامعة، رسمتها رؤية ملك حكيم بشأن حاضر ومستقبل وطن.

وقال في كلمته، خلال افتتاح ندوة «المواطنة في الميثاق الوطني» بمنتدى أصيلة الثقافي الدولي في دورته الأربعين، والتي نظمتها المنتدى بالتعاون مع مركز «دراسات»، وبحضور نخبة من المسؤولين والأكاديميين والمفكرين من مملكتي البحرين والمغرب: إن الميثاق الوطني كينان ومضمون وفلسفة، أرسى قواعد الدولة المدنية الصرية وحقوق المواطنة، وفق مشروع حضاري وتحديثي بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وجسد انطلاقة واعدة في مسيرة التحديث الشامل لمؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية.

وأوضح رئيس مجلس أمناء مركز «دراسات» أن إقرار الميثاق، بإجماع شعبي منقطع النظير وغير مسبوق، شكل حدثا فاصلا ومحوريا في تاريخ مملكة البحرين والمنطقة، حيث تضمن المقومات الأساسية للمجتمع، وكفالة الحريات الشخصية، والمشاركة الشعبية في الشؤون العامة، وتحديد الأسس والمنطلقات الاقتصادية.

## سميرة رجب: المرأة البحرينية استطاعت في ظل الميثاق أن تمارس حقوقها إلى جانب الرجل

القطاع الخاص والانفتاح على الاقتصاد العالمي والنهوض بمقدرات المواطن البحريني وتحسين مستوى معيشته، كما أكد أن المواطنة مبدأ له أبعاده الاجتماعية والقانونية والسياسية، وهو يعتمد أساسا على التوافق بين مكونات المجتمع والدولة في الإطار الحضاري، ويعمل على ترسيخ الحوار مما يسمح بتحقيق أفضل تلاحم في المجتمع وتحفيز المواطن على التعلق بوطنه، والحرص على تطويره والدفاع عنه أمام أي تهديد قد يتعرض له للحفاظ على حريته واستقلاله.

وأضاف نبيل الحمر «أن المواطنة تعمل في المجتمع بضوابط من أهمها مصلحة الوطن ووحده القائمة على احترام التنوع، بغرض الاستفادة من هذا التنوع في تفتيح قاعدة الوحدة الوطنية، بحيث يشعر كل أفراد المجتمع بأن مستقبلهم مرهون بمدى نجاح هذه الوحدة التي لا تلتقي بأي شكل من الأشكال خصوصياتهم».

وأن شعب مملكة البحرين يشعر بالفخر والاعتزاز بهذا الإنجاز والانطلاقة من خلال ميثاق العمل الوطني الذي شكل مستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة وفق رؤية تقدمية رائدة.

بدورها قالت سميرة رجب إن ميثاق العمل الوطني مشروع نهضوي، مشيرة إلى أن البحرين حققت إنجازات من بعده من تأسيس حياة دستورية، تعزيز البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وأضافت أن المرأة البحرينية استطاعت في ظل الميثاق أن تمارس حقوقها إلى جانب الرجل ونافسته في مختلف جوانب الحياة.

وفي سياق متصل، تناولت الكاتبة والإعلامية سوسن الشاعر الميثاق الوطني بما فيه من حقوق للمواطنين، مستعرضة العديد من الأحداث والقضايا المتعلقة بالعمل السياسي في مملكة البحرين.

من جانبها قال إديس كريكيني إن مشروع الميثاق الوطني في البحرين ليس أول الإصلاحات التي تشهدها البحرين. وأوضح أن الميثاق سعى إلى دعم الحريات الشخصية والمساواة والتأكيد على أهمية عمل منظمات المجتمع المدني.

البحرين للثقافة والآثار، ومحمد بن عيسى الأمين العام لمنتدى أصيلة ووزير الخارجية المغربي الأسبق ومحمد الأعرج، إضافة إلى تواجد عدد من الشخصيات الأكاديمية والمسؤولين والمفكرين من كل من البحرين والمغرب.

مسؤولية وطنية حرصنا جميعاً على تحملها بكل صدق وإخلاص».

وفيما يتعلق بالعمل المنجز من قبل لجنة وضع الميثاق، أكد أن العمل المنجز الذي قامت به اللجنة ورؤية جلالته الملك لمستقبل مملكة البحرين والثقال شعب البحرين على هذه الوثيقة التاريخية، جعل العالم ينظر إلى هذا الإنجاز الإصلاحي والديمقراطي بعين الإعجاب والتأييد خاصة حين كانت الإرادة السامية في أن يكون إقرار مسودة ميثاق العمل الوطني عبر استفتاء شعبي عام، فكان شعب البحرين يجمع مكوناته صوتاً واحداً مؤيداً للميثاق بمشاركة غير مسبوقه في خلال التصويت بنسبة ٩٨,٤٪ في يوم مشهود كان بداية لنهضة شاملة في جميع المجالات، وأصبح ميثاق العمل الوطني الأساس لجميع التغييرات السياسية التي شهدتها المملكة في عصرها الإصلاحي.

وبفضل ميثاق العمل الوطني تحولت البحرين إلى مملكة دستورية ناهضة صاحب الجلالة لملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى ليكون شريكاً في العمل الوطني، ينتخب من جميع المواطنين رجالاً ونساءً بعد أن تم فتح الباب للمرار للترشيح والانتخاب، وتكونت الجمعيات السياسية وهي أقرب لنموذج الأحزاب السياسية.

وأكد نبيل الحمر أن نتائج ميثاق العمل الوطني تمثلت كذلك بنشأة مجتمع مدني قوي وناشط في مختلف التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، وتكونت النقابات التي تمثل العاملين وتعبير عن رؤيتهم وتسعى لنيل حقوقهم.

وأشار إلى أنه بفضل مبادرات الإصلاح والانفتاح التي اتخذها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى استطاعت مملكة البحرين أن تحقق إنجازات شاملة ورائدة في مجال حقوق الإنسان عبر عنها بجملة انضمام المملكة إلى معظم الاتفاقيات الحقوقية الدولية وفي مقدمتها العهدان الدوليان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والتعاون مع المؤسسات الدولية الحقوقية وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مما أوجد حالة فريدة من التعاون السلمي والوحدة الوطنية بين جميع الطوائف والأديان في إطار العدالة والمساواة مما انعكس بشكل إيجابي على تعزيز الاستقرار.

وتابع «لا شك أننا في البحرين نشهد تقدماً وتطوراً في كافة المجالات، وفي المجال الاقتصادي أسس الميثاق لاقتصاد وطني متنوع قادر على مواجهة كافة التحديات الإقليمية والعالمية وذلك من خلال تعزيز دور

تسعى في ظل بيئة إقليمية عالية المخاطر وسريعة التغيرات إلى بناء الجسور بين وجهات النظر المختلفة، وتهيئة فضاءات للنقاشات والحوارات البناءة مع تبني رسالة مفادها العمل على تعزيز التفاهم عبر تقديم خيارات استراتيجية، ومبادرات خلاقة، باعتبار أن الموارد التي تستغنى في الصراعات هي موارد يجب استثمارها في تحقيق الرخاء والتقدم.

والقى نبيل بن يعقوب الحمر مستشار جلالته الملك للشؤون الإعلام كلمة أكد فيها أن مشروع ميثاق العمل الوطني هو الضوء الأول في المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حيث حرص جلالته على أن يتوافق الشعب البحريني ويشارك في وضع هذه الوثيقة التاريخية، فكان قرار جلالته بتشكيل لجنة الميثاق وقرار جلالته بطرح الميثاق لاستفتاء شعبي عام.

وأكد مستشار جلالته الملك للشؤون الإعلام «أن الرؤية السامية لجلالة الملك في المشروع الإصلاحي ينطلق في أساسه للمواطن».

وقد كان جلالته الملك المفدى أوكل للجنة صياغة الميثاق مسؤولية صياغة ميثاق العمل الوطني وهي مسؤولية تاريخية، وكان دور لجنة الميثاق متمثلاً في وضع الأسس المستمدة من رؤية جلالته الملك المفدى في صياغة وثيقة متكاملة للإصلاح والتحديث في جميع المجالات يكون أساسها المواطنة، وبلورة لمشروع جلالته الملك الإصلاحي الذي تعهد جلالته به منذ تولي مقاليد الأمانة عام ١٩٩٩م.

وأكد نبيل الحمر أن لجنة الميثاق عملت على وضع الأسس والمقومات الحضارية لمملكة البحرين الدستورية المدنية المتقدمة، وهوية البحرين الحضارية التاريخية العربية الإسلامية، والمقومات الأساسية للدولة والمجتمع، وعلاقات البحرين الخليجية والعربية والدولية.

وأضاف «لقد شرفني جلالته الملك بأن أكون عضواً في لجنة الميثاق، ولا يمكنني الحديث هنا عن دور شخصي، فقد كان عملاً في لجنة الميثاق عملاً جماعياً ينطلق من الحرص على إعداد الوثيقة التي يستحقها شعب البحرين والتي كنا في اللجنة نستمدنا من رؤية جلالته الملك كأساس للمقومات الحضارية لمملكة البحرين الدستورية المدنية المتقدمة».

وتابع حديثه «كنا نعمل جميعاً بمختلف تخصصاتنا وإمكاناتنا لصياغة هذه الرؤية المتقدمة وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية والتنمية البشرية التي أسس لها الميثاق. وكنا جميعاً في اللجنة نضع مصلحة البحرين وشعبها فوق كل اعتبار، إننا

وتابع قائلاً: الميثاق مشروع وطني ذاتي متكامل الأركان، يليب التطلعات الشعبية، تم توجيه تعديل الدستور، وإعلان المملكة الدستورية، وإعادة الحياة النيابية والبلدية وفق أسس سليمة بالأخذ بنظام المجلسين في السلطة التشريعية، وجرى استكمال المؤسسات الدستورية، واطلاق الحريات العامة، وتأسيس الهيئات السياسية، ونشأت مؤسسات المجتمع المدني، بموازاة تمكين وشراكة المرأة سواء بالمشاركة السياسية والرعاية الاجتماعية والأسرية أو تنوياً أرفع المناصب في الداخل والخارج. وهناك سلسلة طويلة من الإصلاحات والنجاحات في مجالات الخدمات الأساسية، وإطلاق المبادرات على مختلف المستويات. موضحاً أن الميثاق أسهم في نجاح مملكة البحرين في التغلب على تحديات عدة، فعلى الصعيد الاقتصادي ورغم محدودية الموارد الطبيعية، وتذبذب أسعار النفط، إلا أن استراتيجية الاستثمار في العنصر البشري، التي تبنتها رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ لتتنوع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات النوعية والأنشطة الاقتصادية الجديدة، أثمرت نتائج مهمة، فالإقتصاد الوطني يعتبر في الوقت الراهن الأكثر نمواً على مستوى منطقة الخليج، وتقلصت نسبة البطالة إلى ما دون ٤٪، وترسخت مكانة البحرين كمرکز للمال وريادة الأعمال. وعلى المستوى الأمني، واصلت مملكة البحرين جهودها مع الشركاء والتحالفات العسكرية لمكافحة خطر الإرهاب، كما نجحت الأجهزة الأمنية في إحباط العديد من المخططات الإرهابية، وإلقاء القبض على خلايا الإرهاب التي تدرت في معسكرات تابعة للحرس الثوري الإيراني.

وخلص الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة إلى أن ميثاق العمل الوطني يشتر بمستقبل أفضل لنهضة مستدامة، نشهد كل يوم إنجازاتها ومكتسباتها على أرض الواقع، وإطار وطني سليم تحقق من خلاله الأمل والتطلعات، ومملكة دستورية تصان فيها الحقوق والحريات. وبما يتناسب مع ظروفنا ومصالحنا الوطنية وهويتنا وقيمنا.

وأعرب رئيس مجلس الأمناء عن اعتزازه بالتعاون المثمر بين مؤسسة منتدى أصيلة الثقافي الدولي ومركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» في إطار الاستثمار في الفكر، وتوظيفه لخدمة المجتمع، فضلاً عن بناء مفاهيم جديدة قادرة على مكافحة التطرف والإرهاب، ومواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية في تلك المرحلة الحرجة. مشدداً على أهمية الاستثمار في الفكر كإحدى مهام النهضة، والتنمية الشاملة المستدامة، أساسها تأهيل الإنسان، وتوفير مقومات تطور المجتمع.

وقال الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة: إننا في مركز «دراسات»

## ادعيا أنهما أفراد شرطة

# السجن ٥ سنوات لمتهمين سرقا سيارة أجنبي وأمواله بالإكراه

الخلف، فيما تعدى عليه المتهم الأول بضربه على وجهه عدة مرات وشلا بذلك حركته وتمكن من سرقة هاتفه النقال ومبلغ نقدي قدره ٤٠٠ ديناراً ومفتاح السيارة المستأجرة وركبا السيارة وكان يضع يده على نافذتها الخلفية فأغلق احدهما المسروقات، واستعمل السيارة المبيحة الوصف والنوع بالمحضر والمملوكة للمجنني عليها الشركة التاجير السيارات من دون إذن منها أو موافقتها، وتعدت تفاصيل الواقعة، بينما كان المجني عليه جالساً في سيارته المستأجرة من شركة تاجير سيارات في أحد مواقف السيارات بمنطقة المنامة فجر يوم ٢٠١٧/١١/١١ فوجئ بالمتهمين يحضران إليه ويدعيان أنهما رجلي شرطة وطلبا منه النزول من السيارة فرفض وطلب منهما ابراز هوياتهما فأوهما أنها سيأخذانه إلى مركز الشرطة ففز وأغلق السيارة ووضع مفتاحها في جيبيه. ولكن المجني عليه فوجئ بالمتهم الخاني يسكنه من

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى بالسجن ٥ سنوات وشهراً، على متهمين سرقا شخصاً أوروبى الجنسية بالإكراه، بعدما ادعيا أنهما من الشرطة.

وكانت النيابة العامة وجهت لهم أنهم في ليلة ٢٠١٧/١١/١١. سرقا الهاتف النقال والمبلغ النقدي المبين الوصف والنوع والقدر

بالأوراق والمملوكن للمجنني عليه بطريق الاكراه الواقع عليه بالطريق العام بأن شلا حركته واعديا عليه بالضرب بالأيدي فأخذ به الاضباط الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق، وتمكن بتلك الوسيلة القسرية من شل مقاومته والاستيلاء على المسروقات، واستعمل السيارة المبيحة الوصف والنوع بالمحضر والمملوكة للمجنني عليها الشركة التاجير السيارات من دون إذن منها أو موافقتها، وتعدت تفاصيل الواقعة، بينما كان المجني عليه جالساً في سيارته المستأجرة من شركة تاجير سيارات في أحد مواقف السيارات بمنطقة المنامة فجر يوم ٢٠١٧/١١/١١ فوجئ بالمتهمين يحضران إليه ويدعيان أنهما رجلي شرطة وطلبا منه النزول من السيارة فرفض وطلب منهما ابراز هوياتهما فأوهما أنها سيأخذانه إلى مركز الشرطة ففز وأغلق السيارة ووضع مفتاحها في جيبيه. ولكن المجني عليه فوجئ بالمتهم الخاني يسكنه من



# قضايا وحوادث

eslammahfoouz@hotmail.com

تقديم: إسلام محفوظ

## تأييد السجن ١٠ سنوات لمتهمين بالتجمهر والإخلال بالأمن العام بالدرز

غيرهما من الأشخاص فاشتعلت على اسمائهما الخسائية وأرقامهما الشخصية ومحل إقامتهما على نحو مفصل وبيئت أنهما ضمن مرتكبي الواقعة ومن ثم يكون الحكم المستأنف قد خلص صائباً

إلى ادانة المستأنفين بأسباب سائغة وأسناد سليمة تأخذ بها هذه المحكمة مكمله لحكمها، الامر الذي تقضي معه المحكمة في موضوع الاستئناف برفضهم وتأييد الحكم المستأنف.

لتصوير الواقعة، وعند مرور ٤ دوريات قاموا بإلقاء عبوات المولوتوف على إحدى الدوريات فاشتعلت فيها النيران، ما سبب ضرراً بالسيارة ولاذ المخربون بالفرار من المكان، فتم إجراء تحريات مكثفة لكشف المشاركين في الواقعة، والتي دلت على المتهمين جميعا، وتم القبض عليهم.

واعترف المتهم الأول بأنه تلقى رسالة عبر هاتفه من المتهم السابع يخبره فيها بوجود عملية تستهدف الهجوم على دورية الشرطة على الشارع العام بالدرز، وقد طلب منه المتهم السابع تصوير وقائع العملية من سطح منزل أحد المتهمين فوافق، وتوجه إلى المكان المتفق عليه مع المتهم الخامس، وهناك شاهد عدداً آخر من المتهمين، وكان لديهم عبوات مولوتوف ودية بتروك، وقام أحد المتهمين بإعطائه كاميرا فتوجه

أيدت محكمة الاستئناف العليا الحكم بالسجن ٣ سنوات وغرامة ألف دينار لمتهم بحريني بتهمة بيع وتعاطي المخدرات.

أسندت النيابة العامة للمتهم أنه في يوم ٢٠١٦/٥/٨ جلب وبيع وأحرز بقصد الاتجار مؤثراً عقليا في غير الأحوال المرخص بها قانوناً، وحاز وأحرز بقصد التعاطي مادة مخدرة مورفين ومؤثر عقلي ميتا فيتامين في غير الأحوال المرخص بها قانوناً.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي نقيب بإدارة مكافحة المخدرات معلومات مفادها أن المتهم يروج مواد مخدرة «ميتافيتامين» بقصد الاتجار، وأكدت تحريات الأمن صحة تلك المعلومات وبعد استصدار إذن من النيابة العامة تمت مدهامته والقاء القبض عليه وتفتيش مقر سكنه وتم ضبط مجموعة أقراص من عقار الميتافيتامين المخدر بالإضافة

أيدت محكمة الاستئناف العليا الحكم بالسجن ٣ سنوات وغرامة ألف دينار لمتهم بحريني بتهمة بيع وتعاطي المخدرات.

أسندت النيابة العامة للمتهم أنه في يوم ٢٠١٦/٥/٨ جلب وبيع وأحرز بقصد الاتجار مؤثراً عقليا في غير الأحوال المرخص بها قانوناً، وحاز وأحرز بقصد التعاطي مادة مخدرة مورفين ومؤثر عقلي ميتا فيتامين في غير الأحوال المرخص بها قانوناً.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي نقيب بإدارة مكافحة المخدرات معلومات مفادها أن المتهم يروج مواد مخدرة «ميتافيتامين» بقصد الاتجار، وأكدت تحريات الأمن صحة تلك المعلومات وبعد استصدار إذن من النيابة العامة تمت مدهامته والقاء القبض عليه وتفتيش مقر سكنه وتم ضبط مجموعة أقراص من عقار الميتافيتامين المخدر بالإضافة

أيدت محكمة الاستئناف العليا الحكم بالسجن ٣ سنوات وغرامة ألف دينار لمتهم بحريني بتهمة بيع وتعاطي المخدرات.

أسندت النيابة العامة للمتهم أنه في يوم ٢٠١٦/٥/٨ جلب وبيع وأحرز بقصد الاتجار مؤثراً عقليا في غير الأحوال المرخص بها قانوناً، وحاز وأحرز بقصد التعاطي مادة مخدرة مورفين ومؤثر عقلي ميتا فيتامين في غير الأحوال المرخص بها قانوناً.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي نقيب بإدارة مكافحة المخدرات معلومات مفادها أن المتهم يروج مواد مخدرة «ميتافيتامين» بقصد الاتجار، وأكدت تحريات الأمن صحة تلك المعلومات وبعد استصدار إذن من النيابة العامة تمت مدهامته والقاء القبض عليه وتفتيش مقر سكنه وتم ضبط مجموعة أقراص من عقار الميتافيتامين المخدر بالإضافة